

تمهيد:

لعل عدم كفاية الجملة، حيث صعوبة تطبيق الكثير من مناهج التحليل اللساني الحديثة عليها، جعل بعض الدارسين ينجحون إلى ضرورة توسيع مجال الدراسة اللسانية بحيث تتجاوز اعتبار الجملة بنية كبرى، فكانت نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي مرحلة يؤرخ بها لظهور هذا التحول الكبير معرفياً وإجرائياً، بحيث اتخذ من النص مادته الأساسية، عرف في البداية بـ "نحو النص" (*grammaire de texte*) (*) وكان هدفه الأساس بلورة مجموعة من القواعد تسهل على الدارس التعامل مع النص وفق رؤية شمولية تتجاوز العناية بالأداء اللغوي بمفهوم تشومسكي... فلا تنتهي مهمته بوصف ما هو قائم بالفعل في الواقع اللغوي، أو تلك المادة الفعلية التي تقدمها أبنية اللغة... لأنها لم تقدم سوى تفسيرات مجتزئة غير كافية ولكنها ضرورية للتحليل النصي الذي يستوعبها ويضم إليها تصورات متنوعة عن عمليات الإنتاج والتلقي⁽¹⁾، بل ينظر إلى النص من حيث هو شبكة من العلاقات النحوية والدلالية والتداولية تسهم كلها في خلق النص وتكشف عن نصيته.

ضبط مفهومي: في معرض الوقوف على مؤيدات هذا الانتقال من الجملة إلى النص، حري بنا أن نضبط بعض المفاهيم التي تؤسس لمعرفة أولية تضعنا في صلب اهتمام هذا النشاط المعرفي فتسهل علينا الإحاطة بإجراءاته، وعليه فالتعريف بالجملة والنص وبنحويهما هو من الأهمية بمكان.

أ. النحو: لا يُراد بالنحو مجموع القواعد المعيارية ذات الطابع الإلزامي، التي يجب أن يتقيد بها مستعمل اللغة في كل أداؤه، بقدر ما يراد به تلك الدراسة العلمية للغة قصد الوقوف على كفاءاتها التعبيرية التي تمكن مستعملها من التعبير عن انشغالاتهم دونما عناء، فكلمة نحو هنا تعني كل القوانين التي تحكم نظاماً ما⁽²⁾، فإن أضيفت له الجملة صار دالاً على القواعد المعيارية التي تحكم هذا النشاط اللغوي، وإن نسب إليه النص أريد به اللسانيات من حيث هي العلم الذي يدرس اللسان البشري.

ب. الجملة:

(*) لم يحز هذا المصطلح على اتفاق منظريه ولا ناقله، فهو عند "هارفج" (*Harveg*) "*Textologie*" "علم النص" وتبعه في ذلك "فان ديك"، وتقبله "سعيد حسن بحيري" القبول الحسن، أما "درسليز" فقد استخدم للدلالة على هذا العلم مصطلح "علم دلالة النص" و"نحو النص" "*Text Grammatik*" والتداولية النصية، ويقدم "كلاوس برينكر" "*linguistic chetextanalyse*" أي التحليل اللغوي للنص، في حين يرى "سونسكي" "*Swinskie*" أن المصطلح المتعلق بالعلم الذي يجمع كل البحوث المتعلقة بالنص هو "لسانيات النص" "*Texte Linguistique*" والشأن ذاته بالنسبة للمترجمين، إذ المصطلح ذاته قابل بترجمات عدة منها: "علم لغة النص"، علم اللغة النصي، نحو النص، الألسنة النصية، علم النص، لسانيات الخطاب، إلا أن أنسبها هو لسانيات النص.

1- سعيد حسن بحيري، اتجاهات لغوية معاصرة، من وظائف التحليل النصي، علامات في النقد، مج: 10، ج: 38، 2000، ص: 139.
2- الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1993، ص: 18.

يقف المتتبع لتعريفات الجملة على ذلك التباين الواضح بين اللغويين في تحديد مفاهيمها وضبط حدودها ومرد ذلك في الغالب إلى اختلاف المنطلقات وتعدد المرتكزات، "فبعضها يركز على منطلق دلالي محض، وبعضها يركز على منطلق شكلي محض، وبعضها الثالث يعتمد على المزج بين الدلالة والشكل⁽³⁾. ذلك أن الدراسات اللسانية تأسست على مفهوم الجملة الذي يتميز بالتنوع والاختلاف حتى إنه توجد تعريفات عديدة للجملة عند العرب وغيرهم.

الواضح أن العلماء الذين اهتموا بلسانيات الجملة (*Linguistique Phrasique*) قد أبعدوا العوامل الاجتماعية والتبليغية واهتموا في المقابل بالوصف دون النظر إلى السياق اللغوي في علاقته بأحوال الخطاب ومقتضيات التبليغ اللغوي وملابسته المختلفة.

إن ما يستحق البحث إذاً، هو كيفية الانتقال من الجملة إلى النص، إذ إن هذا الانتقال لا يعود إلى معايير التوسع بقدر ما يتصل بتغيير نوعي سمح بظهور تيار علمي جديد سمي بـ "**نحو النص**"، حيث تأكد أن المعنى الكلي للنص والمعلومات الواردة فيه أكبر من مجرد مجموع المعاني الجزئية للجميل التي تكونه، ذلك أن اهتمام الدراسات اللسانية في البداية كان موجهاً إلى الوحدات اللغوية الدنيا (المباحث الصوتية والصرفية) ثم عرف مرحلة انتقالية ركزت على مظاهر التركيب وأقصاها الجملة ولم يتم التفكير في تجاوز الجملة إلا في أواخر الستينيات من القرن الماضي.

وصحّح "فان ديك" (*Van Dijk*) أوجه عدم كفاية نحو الجملة لوصف ظواهر تتجاوز حدود الجملة، يقول: "لقد توقفت القواعد واللسانيات التقليدية غالباً عند حدود وصف الجملة، وأما في علم النص فإننا نقوم بخطوة إلى الأمام، ونستعمل وصف الجمل بوصفه أداة لوصف النصوص، وما دمننا نستتبع هنا المكونات المعتادة للقواعد، ونستعمل النصوص المستخدمة بغية وصف الجمل، فإننا نستطيع أن نتكلم عن قواعد النص⁽⁴⁾ غير أن ذلك لا يعني رفض مقولات نحو الجملة أو التقليل من أهميتها، فعلى الرغم مما وجه لها من نقد إلا أن ذلك لا ينفي سبق التراث النحوي بكل ما تضمنه من تصورات ومفاهيم وقواعد ووصف وتحليل عُدّت الأساس الفعلي الذي انبنت عليه الاتجاهات النصية الحديثة، فالأمر بالنسبة لـ "فان ديك" يمكن في تغيير الإطار الأساس الذي يضم الجملة، بعد إدخال عناصر دلالية وتداولية في الوصف والتحليل، لأن الحاجة أصبحت ملحة لوضع مفاهيم جديدة تضم عناصر لغوية وغير لغوية لم تجد لها مُتسعاً في الجملة، وبالتالي حصل نوع من الاتفاق على ضرورة التغيير وفق رؤية منهجية لا تغفل الجملة وفي المقابل لا تعدّها أكبر وحدة قابلة للتحليل اللساني، بل ينظر إليها

3- أحمد عفيفي، نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، ط1، 2001، ص: 18.

4- فان دايك، النص بني ووظائف مدخل أولي إلى علم النص، تر: منذر عياشي، ضمن كتاب العلمانية وعلم النص، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان 2014، ط1، ص: 147.

من زاوية علاقتها ببقية الجمل الأخرى المكونة للنص، وكذا من زاوية السياق الذي أُنتجت فيه وبمنتجها ومُستقبلها (ظروف الإبداع والتلقي).

يرى أصحاب هذا الاتجاه الجديد (لسانيات النص) أن كثيرا من الدراسات اللغوية الدائرة في فلك الجملة قد أهملت الجانب الدلالي ولم تُعَنَ به العناية الكافية، مما حدا بعلماء النص إلى تجنب هذا القصور في دراستهم ويمكن توضيح ذلك من خلال تعليل فان ديك بقوله: "في كل الأنحاء السابقة على نحو النص وصف للأبنية اللغوية، ولكنه لم يُعَنَ بالجوانب الدلالية عناية كافية مما جعل علماء النص يرون أن البحث الشكلي للأبنية – وبخاصة الجوانب الدلالية- لا يمكن أن توصف إلا في إطار أوسع لنحو الخطاب أو نحو النص"⁽⁵⁾.

لكن الفارق بين نحو الجملة ونحو النص لا يبعث على الانفصال، بل يمكن إيجاد طرائق تتيح نوعا من التكامل بينهما، إذ إن نحو الجملة يقدم القواعد النحوية المعيارية التي تشكل أسس التحليل في المستوى الأول، انطلاقا من اعتبار الجملة وحدة نظامية، فتعقبها بعد ذلك القواعد الدلالية التي تتبلور في المستوى الثاني باعتبار الجمل المستعملة وحدات نصية، أما نحو النص فيهتم بالمستوى الدلالي من خلال بحثه في العلاقات المعنوية غير الظاهرة التي تعمل على تجسيد تماسك النصوص وانسجامها منطلقة من كون النص وحدة دلالية كبرى يمكن تحليلها بالنظر إلى مكوناتها الصغرى، بالإضافة إلى عنايتها بالظروف والسياقات الخارجية، فباتساع مجال البحث من خلال إدخال تصورات أكثر شمولية صار من الضرورة بمكان الخروج بالتحليل من مستوى الجملة إلى التحليل على مستوى أكبر وهو النص.

إن الانتقال من الجملة إلى النص هو انتقال في المنهج بأدواته وإجراءاته وأهدافه، حيث تمكنت لسانيات النص من بلوغ محطات متقدمة ما استطاعت لسانيات الجملة الوصول إليها، إذ تمكنت من تحديد العلاقات التي تربط بين الجمل وفقرات النصوص على مستويات متعددة منها الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي والتداولي.

ج. النص:

تعددت تعريفات مصطلح النص، فقد وجدها د. سعيد حسن بحيري كثيرة، بدا له حينها أن حظ هذا المصطلح لم يكن "أسعد حالا من مصطلح الجملة، فثمة اختلاف شديد بين هذه الاتجاهات في تعريف النص إلى حد التناقض أحيانا والإيهام أحيانا أخرى"⁽⁶⁾. وقد يعود هذا الاضطراب في تحديد مصطلح النص ومفهومه إلى أسباب لعل أهمها:

- تقاطع لسانيات النص مع نشاطات أخرى كعلوم الأدب والبلاغة والشعر والفلسفة وغيرها من التخصصات التي تجعل من النص اللغوي مادة بحثها، "فقد تشعبت المنابع التي استقى منها مفاهيمه وتصوراته ومناهجه"⁽⁷⁾.

5- سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونغمان، القاهرة، مصر، 1997، ط1، ص: 136.

6- سعيد حسن بحيري، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، ص: 101

7- المرجع نفسه، المقدمة، ص: أ.

- تعدد معايير تعريف النص ومداخله ومنطقاته؛ من حيث "وجوده الفيزيائي وما يتجسم به من مكونات، ومن حيث هو حدث أو عمل منجز في الزمان والمكان، ومن حيث هو بنية تحكمها علاقات، ومن حيث هو مؤسسة اجتماعية حضارية" (8).

- يُضاف إلى ذلك أن البحث اللساني عموماً وما ارتبط منه بدراسة النصوص خصوصاً لم يتّضح بعد خيطه الأبيض من خيطه الأسود.

- إن مجال اشتغال اللسانيات النصية هو دراسة النصوص وتحليلها، حيث "يرتكز على النصوص في ذاتها؛ أشكالها، وقواعدها، ووظائفها، وتأثيراتها المتباينة" (9)، لذا عدّ النص مجال اختلاف بالنسبة للباحثين في هذا الميدان.

التحول من نحو الجملة إلى نحو النص ومؤيداته

اعتبر البنيويون الجملة أكبر وحدة لغوية قابلة للوصف والتحليل، وظلت إلى حد قريب الموضوع الشرعي والوحيد الذي يشكل مادة البحث اللساني لاستقطابها جميع مستويات التحليل اللغوي. وانطلق البنيويون من "أن كل بنية نحوية هي قياس وأن دراسة لغة من اللغات تتمثل في الكشف عن مجموع العناصر التي يتعاطاها أفراد المجموعة اللسانية مما يؤلف قياسات تلك اللغة التي يستعملونها" (10)؛ أي أن النحو علم تصنيفي هدفه ضبط الصيغ الأساسية في اللغة بحسب تواترها. وعليه تقوم النظرية اللسانية البنوية بتحليل اللغة باعتبارها مجموعة من الجمل، كل جملة تشتمل على شكل صوتي وعلى تفسير دلالي، وقواعد اللغة هي التي توضح التوافق بين الصوت والدلالة في الجملة، ولذلك تسمى بقواعد الجملة باعتبارها الوحدة الأساسية في التحليل اللساني التي توقفت عندها اللسانيات البنوية ولم تتجاوزها إلى وحدات لغوية أكثر منها ولذلك سميت بلسانيات الجملة. في المقابل لم تحظ باقي الوقائع اللغوية التي تفوق الجملة بأدنى اهتمام، وهو ما جعل الجملة غرضاً تستهدفه سهام النقاد لقصورها عن اشتغال ما اتسع له النص من إمكانات لغوية تحقق له الاكتمال، في مقابل قصور الجملة عن تحقيق هويتها إلا بالنسبة إلى جمل أخرى، لذا وصف الخطاب من خلال جملة "إجراء غير محمود النتائج" (11)، لأن الجملة حسب "ميشيل ماير" (Michel Myer) لا وجود لها منعزلة في الاستعمال الفعلي للغة، فهي دائماً محتواة في سياق للتلفظ، وعليه فالجملة لا تتحقق ولا تكتسب هويتها الحقيقية إلا في إطار الخطاب أو السياق (12)، وفي هذا السياق يشير "تمام حسان" إلى مجموعة من المبادئ الحاكمة التي تخص نحو الجملة فقط وهي:

8- الأزهر الزناد، نسيج النص بحث فيما يكون به الملفوظ نصاً، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط 1، 1993، ص 11.

9 - سعيد حسن بحيري، علم لغة النص "المفاهيم والاتجاهات" ص: 100

10- عبد السلام المسدي، اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، (دط)، (دت)، ص: 144.

11- محمد الأخضر الصبيحي، مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، ط 1، 2008، ص: 65.

12- المرجع نفسه، ص: 64، 65.

1. **الإطاراد:** وهو ثبات القاعدة في الحكم على الفصحى، وما خرج عنها فهو شاذ. أم نحو النص فينأى عن الإطاراد، لأنه يعترف بالمؤثرات الأسلوبية، وهي تصرفات فردية يلجأ إليها منشئ النص ليدل بها على لفتات ذهنية.

2. **المعيارية:** فالقاعدة في نحو الجملة هي أساس الصحة أو الخطأ، فالمعيارية سابقة على النص، لذا لا يؤمن نحو الجملة بنص إلا إذا كان موافقا للقواعد التي استنبطها، أما نحو النص فهو نحو تطبيقي غير نظري، فلا ينشأ إلا بعد أن يكتمل النص.

3. **الإطلاق:** أن تطلق القاعدة على كل ما قيل أو سيقال، فهي الحكم الذي يُرَدُّ إليه كل كلام في نحو الجملة، أما في نحو النص فيكون الحكم بعد انتاج النص، وفي حالة التواصل الفعلي.

4. **الاقتصار:** على بحث العلاقات في حدود الجملة الواحدة دون تجاوزها، إلا عند إرادة معنى الاضراب أو الاستدراك. أما نحو النص فيمدانه النص كاملا دون تجزئته.

ما يختص به نحو النص:

النص حدث تواصلية تتحقق نصيته بتوافر معايير النصية السبعة (السبك والحبك والقصد، والقبول، الإعلام، والمقامية والتناص)، منها خمسة معايير يختص بها نحو النص ولا تعني نحو الجملة في شيء⁽¹³⁾. يبدو إذن، أن التحول من نحو الجملة إلى نحو النص هو إدراك للأبعاد الدلالية التي تتوالد باستمرار باعتبار المواقف التواصلية والتي لا تتسع لها الجملة في جميع أحوالها.

وعليه، لا يعني بأية حال من الأحوال أن نطرح مقولات نحو الجملة جانبا، فنحو النص يقوم أساسا على تصورات ومقولات نحو الجملة وقواعدها فباتساع مجال الرؤية تاق (رغب) الدارسون إلى تحقيق هدف جديد يتجاوز قواعد إنتاج الجملة إلى قواعد إنتاج النص، أي محاولة تقديم صياغات كلية دقيقة للأبنية النصية وقواعد ترابطها.

المبادئ العامة الحاكمة لكل نمط:

لئن جاء "نحو النص / لسانيات النص" في أثر "نحو الجملة / اللسانيات البنوية"، فلم يكن ذلك من باب الهدم فالبناء، أي أن نحو النص لم يكن مناوئا لنحو الجملة، بل نراه يتكبد في كثير من الأحيان على مقولاته، ومع هذا التقاطع يظل لكل من النمطين مبادئه التي ينفرد بها.

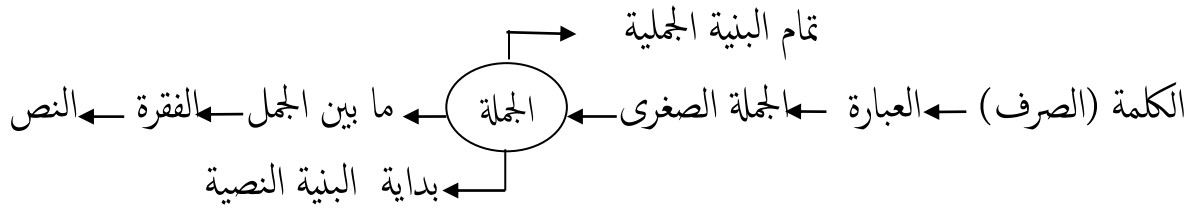
ينحصر الفرق بين نحو الجملة وبين نحو النص في الموضوع والمنهج والغاية⁽¹⁴⁾، فموضوع نحو الجملة هو الجملة في حد ذاتها، في حين موضوع نحو النص هو دراسة النص الذي قد يكون دون جملة أو يطابقها أو يتجاوزها أما

13- ينظر: أحمد عفيفي، نحو النص، اتجاه جديد في الدرس النحوي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2001، ص: 75، 76، 77.

14- الأزهر الزناد، نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا، ص: 15.

المنهج فإن نحو الجملة يعتمد على معايير في التصنيف أكثر قرارا وتجريدا من المعايير المعتمدة في تصنيف نحو النص.

ومن ثم فلا مبرر لانفصال لسانيات النص عن لسانيات الجملة، بل إنه لا مبرر لتطابق مباحثهما (بمفهوم تداخل كل منهما في الآخر)، إننا ننطلق إلى حد بعيد من علاقة تكاملية بين لسانيات النص والجملة/ علمي النص والجملة، حيث ينظر إلى بحوث علم لغة الجملة على أنها شرط جوهري للدراسات اللغوية النصية من جهة، بل يمكن أن يستوعبها علم لغة النص الشامل من جهة أخرى⁽¹⁵⁾، فتمام النبية الجمالية تعني بداية النبية النصية، كما يوضحه الشكل أدناه.



إن الانتقال من لسانيات الجملة إلى لسانيات النص إذن، هو انتقال في المنهج بأدواته وإجراءاته وأهدافه، حيث تمكنت لسانيات النص من بلوغ محطات متقدمة ما استطاعت لسانيات الجملة الوصول إليها، إذ تمكنت من تحديد العلاقات التي تربط بين الجمل وفقرات النصوص على مستويات متعددة منها الصوتي والصرفي والنحوي والدلالي والتداولي.

مميزات النص:

للنص من الصفات ما يتميز به عن الجملة وتتمثل في معايير النصية التي تشكل مجتمعة مباحث لسانيات النص وأهم خصائصها، بحيث لو سقط منها معيار واحد فقد المعطى اللغوي نصيته، وهي كما طرحها "دي بوجراند" و"درايسلر" سبعة، إلا أن المعياريين الأولين منها يعدان من المبادئ التي يشترك فيها نحو الجملة ونحو النص وهما الانساق والانسجام، في حين الخمسة الباقية مبادئ تفصل بين مجالي الجملة والنص وهي⁽¹⁶⁾ :

1- الإعلامية، 2- مستعملا النص، 3- الموقفية، 4- التناص.

تأكد أن التحليل اللساني النصي لم يتخل كليا عن التحليل الجملي، وإنما تم تجاوز الجملة إلى الوصول إلى نصية النص، وحاول "دي بوجراند" (De- Beaugrand) بيان الفروق الجوهرية بين لسانيات الجملة ولسانيات النص التي سوغت تجاوز التحليل الجملي.

1. إن النص نظام فعال، في حين نجد الجمل عناصر من نظام افتراضي.
2. الجملة كيان قواعدي خالص يتحدد على مستوى النحو فحسب، أما النص فيعرف تبعاً للمعايير الكاملة

15- فولفجانج هاينه مان، مدخل إلى علم النص، تر/ سعيد حسن بحيري، ص: 6

16 - روبرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر/ تمام حسان، ص: 103- 104.

للنصية.

3. يمكن التغلب على القيود المعيارية المفروضة على البنية التجريدية للجملة في النص بوساطة المواقف التواصلية وسياقات الموقف.
 4. الحكم على أي تركيب بأنه جملة يتم بمقارنته بالأنماط التي تسمح بها القواعد النحوية في تكوين الجملة، أما التمييز بين النص واللائص فيكون بالاستحسان أو الاستهجان وهي درجة معقدة تتجاوز التقابل الثنائي بين المعيار والاستعمال اللغويين.
 5. يرتبط النص بموقف خارجي يعرف بسياق الموقف يعين على حسن الفهم والتأويل، في حين ترتبط الجملة بسياق البنية، إذ تفهم في إطار مقتضيات المعيار النحوي.
 6. لا يمكن النظر إلى النص بزعم أنه مجرد صورة مكونة من الوحدات الصرفية أو الرموز، إنّ النص تجلّ لعمل إنساني ينوي به شخص أن ينتج نصا ويوجه السامعين به إلى أن يبنوا عليه علاقات من أنواع مختلفة ... وليست الجملة عملا؛ ولهذا كانت ذات أثر محدود في الموقف الإنساني، لأنها تستعمل لتعريف الناس كيفية بناء العلاقات النحوية فحسب.
 7. النص توال من الحالات فالحالة المعلوماتية والحالة الانفعالية والحالة الاجتماعية لمستعملي النص عرضة للتغير بوساطة النص، ويأتي إنتاج النص في صورة توال من الوقائع... في المقابل يجري النظر بوصفها عناصر من نظام ثابت متزامن.
 8. إن الأعراف الاجتماعية تنطبق على النصوص أكثر مما تنطبق على الجمل ، فالوعي الاجتماعي ينطبق على الواقع لا على أنظمة القواعد النحوية.
 9. العوامل النفسية أوثق علاقة بالنصوص منها بالجمل.
 10. إن النصوص تشير إلى نصوص أخرى، تختلف عن اقتضاء الجمل لغيرها من الجمل⁽¹⁷⁾
- مما سبق تتجلى مؤيدات الانتقال من الجملة إلى النص، باعتبار ان الجملة لا تكفي بذاتها لتمام معناها بل تحتاج إلى ما قبلها وإلى ما بعدها لهذا الغرض، خلافا للنص الذي يعدّ كلا متكاملا، لا تقبل وحداته التجزئة. وبما أن المتخاطبين يتعاملون بالنصوص لا بالجمل المعزولة، فإن دلالة الجملة في النص تتوقف على الجملة السابقة والجملة اللاحقة، وهو ما يعني أن هناك فراغا في التحليل الجملي مما استدعى البحث عن بدائل ملء هذا الفراغ فكان النص / الخطاب.